" منهجيات تحليل الخطاب العربي في دراسة حقوق الإنسان والهندسة السياسية (العراق أنموذجا)"

Methodologies for analyzing Arab discourse in the study of human rights " and political engineering (Iraq as a model) "

اسراء عبدعلي كاظم مقبول [1]

Israa Abd Al Kahidm [1]

الملخص:

تحليل الخطاب العربي في سياق دراسة حقوق الإنسان والهندسة السياسية من المجالات البحثية الحيوية؛ إذ إنَّه يمثِّل أداة حيوية لفهم التوجهات والتغيرات السياسية الاجتماعية في العالم العربي. يُعدُّ العراق مثالًا بارزًا على استخدام هذه المنهجيات بخاصةً ي سياق دراسة حقوق الإنسان والهندسة السياسية، فخلال العقود الأخيرة شهد العراق تحولات جذرية نتيجة للتغيرات السياسية الكبرى، بدءًا من عام 2003، ووصولًا إلى محاولات بناء الدولة الديمقراطية. يتمحور هذا البحث حول تطبيق هذه المنهجيات لتحليل الخطابات السياسية والإعلامية في العراق، وكيفية تناولها لقضايا حقوق الإنسان وهندسة السياسات العامة. إذ يهدف إلى الكشف عن الأنماط اللغوية والخطابية التي تُستخدم لتبرير السياسات أو نقدها، وتسليط الضوء على الدور الذي تؤديه اللغة في تشكيل الرأي العام والسياسات الحكومية. بذلك يساهم هذا التحليل في توفير فهم أعمق للتحديات التي تواجه حقوق الإنسان في العراق، وأثر الخطاب السياسي في تشكيل مستقبل البلاد.وفيما يتعلق بحقوق الإنسان يستهدف تحليل الخطاب كشف الطُرق التي تُستخدم فيها اللغة لتعزيز حقوق معينة أو تهميشها من خلال استكشاف النصوص القانونية وتحليلها. أمَّا في مجال الهندسة السياسية، فيركز تحليل الخطاب على كيفية بناء التصورات السياسية وتشكيلها، والتأثير على الرأي العام، ويشمل ذلك دراسة استخدام البلاغة، والسرديات الوطنية، والإشارات الثقافية في الخطاب السياسي لتوجيه الجماهير والتحكم في مسارات النقاش العام.

الكلمات المفتاحية: الخطاب العربي، حقوق الإنسان، الهندسة السياسية، العراق.

Abstract:

Analysis of Arab discourse in the context of the study of human rights and political engineering are vital research areas; It is a vital tool for understanding socio-political trends and changes in the Arab world. Iraq is a prominent example of the use of these methodologies, especially in the context of human rights study and political engineering. In recent decades, Iraq has undergone radical transformations as a result of major political changes, starting with 2003 and attempts to build a democratic state. This research focuses on the application of these methodologies to analyse political and media discourses in Iraq, and how they address human rights issues and public policy architecture. It aims to uncover linguistic and discursive patterns used to justify or criticize policies, and to highlight the role language plays in shaping public opinion and government policies. This analysis contributes to a deeper understanding of the challenges facing human rights in Iraq and the impact of political discourse on shaping the country's future. With regard to human rights, discourse analysis aims to uncover the ways in which language is used to promote or marginalize certain rights through human rights.

[1] دكتوراه في النظم السياسية، جامعة بغداد، كلية الهندسة، العمادة.

***للمراسلة:** israa.a@coeng.uobaghdad.edu.iq

[1] Ph.D., University of Baghdad, Collage of Engineering, Deanship, Political Systems.

***Corresponding author:** israa.a@coeng.uobaghdad.edu.iq

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والإبتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2025

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها ما يلي: تؤثر منهجيات تحليل الخطاب العربي تأثيرًا كبيرًا في كشف وتفسير ديناميات السلطة تفسيرها، والهيمنة في الخطابات السياسية والإعلامية في العراق، هذه الفرضية تهدف إلى استكشاف مدى فعالية منهجيات تحليل الخطاب في دراسة التوجّهات السياسية والاجتماعية في العراق وتحليلها، وخاصة فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان والهندسة السياسية.

إشكالية البحث:

كيف يمكن لمنهجيات تحليل الخطاب العربي أن تكشف وتفسر التفاعلات بين السلطة والهيمنة في الخطابات السياسية والإعلامية في العراق، وكيف تؤثر تلك التفاعلات على سياسات حقوق الإنسان والهندسة السياسية في البلاد؟

وتتفرع من هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة البحثية الفرعية، هي:

1. ما تأثير الخطابات السياسية والإعلامية على تشكيل سياسات حقوق الإنسان والهندسة السياسية في العراق وتنفيذها؟
2. كيف يمكن استخدام منهجيات التحليل النقدي للخطاب والتحليل النوعي التي تؤثر على قضايا حقوق الإنسان في العراق؟

هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى الكشف عن الأنماط اللغوية والاستراتيجيات الخطابية في الخطابات السياسية والإعلامية العراقية، وتفسير كيفية تأثيرها على تشكيل سياسات حقوق الإنسان والهندسة السياسية في العراق وتنفيذها.

هيكلية البحث:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي

أولاً: تعريف الخطاب وأهميته في السياق السياسي والاجتماعي في العراق.
ثانياً: أهمية دراسة تأثير الخطاب على حقوق الإنسان والهندسة السياسية في العراق.
المحور الثاني: حقوق الإنسان والهندسة السياسية في العراق.
أولاً: تطور مفهوم حقوق الإنسان في العراق.
ثانياً: التحديات والتطلعات المستقبلية.
الخاتمة

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والإبتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2025

المحور الأول: الإطار المفاهيمي

أولاً: تعريف الخطاب وأهميته في السياق السياسي والاجتماعي في العراق

يعرَّف الخطاب من الناحية اللغوية وفقا لابن منظور بأنَّه: مراجعة الكلام، وقد خاطبه بالكلام مخاطبة وخطاباً، وهما يتخاطبان، والمخاطبة صيغة مبالغة تفيد الاشتراك والمشاركة في فعل ذي شأن. وفصل الخطاب: أن يفصل بين الحق والباطل، ويميز بين الحكم وضده. [1]

ابتكر **(هاريس)** مصطلح تحليل الخطاب، وعرَّفه بقوله: "إنَّ تحليل الخطاب منهج في البحث في أيّما مادة مشكَّلة من عناصر متميزة ومترابطة في امتداد طولي، سواء أكانت لغة أم شيئاً شبيها باللغة، ومشتمل على أكثر من جملة أولية، إنها بنية شاملة تشخص الخطاب في جملته.. أو أجزاء كبيرة منه[2]

يرجع تاريخ بحث مفهوم الخطاب بمفهومه العام الأدبي واللغوي إلى علم الألسنة (Linguistique) الذي ظهر في العصر الحديث، وهو العلم الذي يختص بدراسة اللغة، ويعدُّها انعكاساً للواقع الثقافي والاجتماعي والسياسي، وقد امتد نشاط اللسانيين في البحث اللغوي فتعدوا إطار اللغة إلى دراسة الظاهرة الكلامية أو الاتصالية عامة؛ فوسَّعوا مجال الدراسة إلى دراسة الخطاب المنطوق والمكتوب وأصبح الخطاب يعني كل إنتاج ذهني منطوق أو مكتوب يقوله فرد أو جماعة رسمية اعتبارية، وقد يأتي هذا الخطاب في شكل محادثة عادية، أو مشافهة أو حوارٍ رسمي، أو مقال مكتوب، أو رسالة، أو خطبة، وغير ذلك من الأحاديث الموجَّهة. [3]

يرتبط الخطاب السياسي على الدوام بالسلطة؛ إذ يُعدُّ أهم الأدوات التي تلجأ إليها القوى السياسية للوصول إلى مراكز القرار ولإضفاء المشروعية على سلوكها ومحاولاتها، وهو حقل للتعبير عن الآراء واقتراح الأفكار والمواقف حول القضايا السياسية، من قبيل: شكل الحكم، واقتسام السلطة، والفصل بين أنواعها، ويعد خطاباً إقناعياً يهدف إلى حمل المخاطب على القبول والتسليم بصدقية الدعوى، عن طريق توظيف الحجج والبراهين؛ ليتوصل إلى إقناع أكبر عدد ممكن من الناس بأفكاره ومناهجه في التداول السياسي والعمل الحزبي، وتحقيق أكبر مساحة لتوضيح الفكرة. وبالمقابل يحتاج الشعب إلى الخطاب السياسي، فمن خلاله قد يعقل أموراً كثيرة مهمة طالما أسند الأمر إلى أشخاص، وسلم لهم مقاليد التدبير في الدولة والمجتمع؛ فهو يحتاج إلى مزيد من الإيضاحات لمشاكله اليومية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ووضع الحلول المناسبة لمعالجتها[4]. الأمر الذي يُحتِّم علينا ضرورة أن نعرِّج على **(الخطاب)** في السياقين

---

[1] ابن منظور لسان العرب، مادة (خطب).

[2] مهملي بن علي، الخطاب السياسي واليات تفعيل المشاركة السياسية في الجزائر، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد13، 2016، ص87.

[3] سعايدية، بسمة، تداولية الخطاب السياسي في الجزائر وتأثيره على اتجاهات الجمهور المشاهد نحو الحراك الاجتماعي القنوات الفضائية الجزائرية نموذجا، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة 8ماي 1945 قالمة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، الجزائر، 2020، ص19.

[4] أمل هندي الخزعلي، الخطاب السياسي العراقي الراهن بين غياب الرؤية وضرورة التجديد، مركز رواق بغداد لسياسات العامة، 2021، ص6.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والإبتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2025

السياسي والاجتماعي. ومن هنا يمكن القول إنَ **الخطاب في السياق السياسي** ينبغي أن يركِّز على الاعتدال في الطرح؛ كونه يحقق استقراراً سياسياً لأي بلد، لاسيما في العراق الذي تتعدد قومياته ومذاهبه وأديانه، وإنَّ هذا النسيج المتعدد، والظروف الأمنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية التي مر بها العراق، خاصة ما بعد 2003، يدفعنا الى القول إنَّ العراق بحاجة ضرورية وملحة إلى الوحدة الوطنية والتعايش السلمي أكثر من غيره من المجتمعات، إذا ما أريد الحفاظ على أمن الوطن والمواطن؛ لذا ينبغي صياغة خطاب إيجابي بنَّاء وسيلةً لمواجهة التحريض والكراهية اللذين يؤديان إلى تهديد الاستقرار المجتمعي، من خلال الرفض العلني من القادة بجميع صنوفهم لخطاب الكراهية، والانطلاق بعملية إصلاح حقيقي لمحاربة الفساد الإداري والمالي الذي نخر أجهزة الدولة، وأفقد البلد ثرواته الطائلة، وتفعيل دور المؤسسات الرقابية، وتقديم المدانين بسرقة المال العام للقضاء، وإنهاء نظام المحاصصة السياسية، وتعديل القوانين بما يسمح لأكبر عدد من الأفراد من الانخراط بالعمل السياسي، والمشاركة السياسية للشباب.

أما الخطاب في السياق الاجتماعي فينطلق في أهميته من الحوار في تحقيق الاعتدال البنأَّء المطلوب، وينبغي أن تتضافر الجهود من أجل ترسيخ التعايش الاجتماعي لتحقيق الثمرة المرجوة؛ فالتعايش الاجتماعي يَحدُّ من تطرّف الصراعات العرقية، ويزيل الحواجز النفسية بين طبقات المجتمع المختلفة، ويشيع المحبَّة والتعاون بين الناس، ويقوي العلاقات بين الأفراد، ومحاربة الأفكار الهدَّامة الداعية إلى الإخلال بالأمن والسلم المجتمعيين، وتُعدُّ من مثيرات التطرف الفكري، والعمل على تخفيضها إلى أدنى مستوى، من خلال منع الظلم الواقع على أفراد المجتمع، وإرساء قواعد التكافل الاجتماعي والعدالة ومحاربة الفساد، والتركيز على المصالحة المجتمعية بدلاً من المصالحة السياسية التي تختفي عند توزيع المناصب وفي فترة الانتخابات[5] إنَّ محاولة إضعاف الخطاب العام، أو ما يمكن أن يطلق عليه بالوطني الصرف أو العراقي الصرف، يُعد من أخطر الآليات التي تحاول القوى المختلفة إرساء دعائمها، والتي تهيمن على الخطاب بحكم سلطاتها التي تتحكم بها، سواء اجتماعيا أو دينيا أو سياسيا أو حتى إعلاميا، عبر التركيز على الخطابات التي تناغي الفرد العراقي، والهوية التي باتت بحكم آثارها الفاعلة أحيانا خطابات ذات عناوين خاصة تشكل عامل ضعف للبناء الاجتماعي والتكويني للمجتمع العراقي إجمالا، خاصة أنَّ "الشخصية تتغير عبر الزمن، وعبر المواقف، وإن النظام السياسي له دور في التغيير ... ، فإنَّ اخطر ما أفسدته السلطة هو التعصب للدين والمذهب، وعملياً يمكن القول إنَّه الاتجاه السلبي غير المبرر نحو فرد قائم على أساس انتمائه إلى جماعة أو دين أو طائفة أو عرق مختلف، أو النظرة المتدنية للجماعة، أو لحفظ قيمتها أو قدراتها أو سلوكها أو صفاتها، أو إصدار حكم غير موضوعي قائم على تعميمات غير دقيقة بشأن جماعة معينة[6].

[5] وليد مساهر حمد، ظاهر عبد الله علوان، الاعتدال في الخطاب وأهميته في الفكر السياسي العراقي بعد2003، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد: 23، 2021، ص303.

[6] علاء جواد كاظم، سارة عباس غضبان، الخطابات المتصارعة وأثرها في بناء شخصية الفرد العراقي، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، ص7.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والإبتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2025

ثانياً: أهمية دراسة تأثير الخطاب على حقوق الإنسان والهندسة السياسية في العراق

يحظَى الخطاب السياسي في العراق بتأثير عميق على حقوق الإنسان والهندسة السياسية في البلاد؛ فمنذ عام 2003 تعرضت البنية السياسية العراقية لتحولات كبيرة مع اعتماد نظام المحاصصة الطائفية والعرقية، حيث تتقاسم المكونات الرئيسة مناصب الدولة العليا (رئاسة الجمهورية للأكراد، رئاسة الوزراء للشيعة، ورئاسة البرلمان للسنّة)، الأمر الذي أسهم في ترسيخ المحاصصة المكوناتية، وأضعف مفاهيم المواطنة والديمقراطية، وأدى إلى تهميش بعض الأقليات، وعدم قدرة الحكومات على تطبيق المبادئ الدستورية المتعلقة بحقوق الإنسان[7]. إذ يُعدُّ الخطاب السياسي من أهم مخرجات النظام السياسي، وهو بحاجة إلى أدوات ومتطلبات إعلامية تساهم في إعادة إحيائه لدى مختلف أبناء المجتمع العراقي، وهو مهم جداً لما له من دور في بناء الواقع السياسي والاجتماعي، وإحياء هوية جامعة وموحدة لأبناء المجتمع، فلابدَّ أن تتجاوز لغة الخطاب كلَّ ما يؤجج العنف والطائفية، من خلال احترام كافة المواقف والرؤى، لضمان الوحدة والسلام والتعايش مع الآخر.

كما ينبغي أن تعمل الطبقة السياسية الحاكمة والمعنية بتوجيه الخطاب السياسي على إشاعة ثقافة خطاب السلام، عبر التكيف مع ما يحتويه المجتمع من مكونات تنصهر تحت إطار وطني واحد، ومتعايشة فيما بينها، وذلك لتسوية كل الإخفاقات التي مرت بها في مسيرتها السياسية، وتجاوزها هي ومن سبقها من الحكومات، وعليها أن تعمل على تثبيت الأمن المجتمعي والاستقرار السياسي؛ للوصول الى تعايش سلمي حقيقي؛ إذ إنَّ هذا التعايش يتجاوز كل ما مر به البلد من تمزق وفوضى اجتماعية وسياسية[8] . كما أدت بعض وسائل الإعلام دوراً محرِّضاً بهدف تحطيم السلم الأهلي بين أفراد المجتمع العراقي، عبر الاعتماد على جماعات وأفراد تسمى: "الجيوش الإلكترونية"، كُلّفت مهمة الترويج لمحتوى إعلام الكراهية، مقابل الحصول على مبالغ مالية كبيرة، بعدما أدرك أصحاب مشروع الكراهية أنَّ الإعلام هو واجهتهم إلى المجتمع لإثارة الحروب الأهلية والنزاعات والتفرقة بين مكونات الشعب؛ إذ نشطت "تلك الجيوش الإلكترونية في العراق بشكل مكثف، خاصة في أوقات الأزمات على الصعيد الوطني؛ مثل: التفجيرات، وحالات الخطف، وغيرها. وأموالٌ طائلة قد صُرفت لإنشاء منشورات ممولة، مضمونها خطابات كراهية وتحريض ونشر أخبار وصور مفبركة. وكإجراء عملي، راقب بيت الإعلام العراقي النطاق الزمني لتمويل منشورات معينة، وحجم التفاعل معها، ومع حساب فترة تمويل المنشورات التي وصل بعضها لأكثر من 15 يومًا، وإحصاء التفاعلات التي جمعتها هذه المنشورات، تبيّن أنّ تمويل كل منشور يكّلف أكثر من 500 دولار، استنادًا إلى أجور الإعلانات الموضحة من قبل

[7] https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/almardt-alsyasyt-fy-alraq-byn-aslah-alnzam-wasqath
للمزيد ينظر: https://www.hrw.org/ar/world-report/2024/country-chapters/iraq

[8] نزار عبد الكريم حسن، الخطاب السياسي واثره على التعايش السلمي في العراق بعد عام 2003، مجلة العلوم السياسية ، العدد23، 2021، ص396.

شركة فيسبوك وآلياتها[9]. كما ان البنية الدستورية نفسها تحتوي على تناقضات تسهم في تفاقم الأزمات السياسية والاجتماعية؛ فبينما يحتوي الدستور على مواد تضمن حقوق الإنسان ومبادئ الديمقراطية، فإنَّ الهيمنة الحزبية الدينية والطائفية تقوِّض تطبيق هذه المبادئ، مما يؤدِّي إلى انعدام التوافق والانقسام بين الأطراف السياسية[10].

المحور الثاني: حقوق الإنسان والهندسة السياسية في العراق

أولاً: تطور مفهوم حقوق الإنسان في العراق

1- ترسيخ حقوق الإنسان في العراق

من الضروري العمل بجد لنشر مفهوم ومبادئ حقوق الإنسان في العراق والمنطقة عمًوما كون ذلك يحقق نتائج كبيرة على مستوى أمن الناس المعيشي ورفاهيتهم، ونيلهم لحقوقهم بإنصاف ودون نقصان. ويجب حث المؤسسات الحكومية والخاصة على تبني مفاهيم حقوق الإنسان ونشرها؛ لأنها تضمن تلبية الاحتياجات الأساسية للناس، وتشجع على حرية التعبير، وتعكس حقوق الإنسان المعايير الدنيا اللازمة للعيش بكرامة. كذلك تشكل مبادئ حقوق الإنسان جزءاً مهماً يوضح كيفية تفاعل الناس مع الآخرين؛ فهي توفر الحماية، وتجاهلها يسبِّب ويساهم في زيادة العنف. وتُعدُّ حقوق الإنسان بمنزلة قواعد تضمن لجميع الأشخاص في العالم العيش بمستوى معيشي يحقق لهم الكرامة؛ لذلك يجب العمل على نشر مفاهيمها في العراق، ومن أهمِّ سماتها العدالة والمساواة وعدم التمييز والتفرقة. وتكمن أهمية هذه الحقوق في تأكيدها كرامة الإنسان، بحيث أنَّ نشرها يساعد المواطن في تطوير نفسه واستغلال مهاراته وقدراته العقلية بأفضل طريقة، والحصول على جميع حقوقه في المجتمع. كما أنَّ إيمان الأفراد بحقوقهم ومعرفتهم بها يوفران لهم الحماية من الذين بيدهم القوة، أو الذين يتعسَّفون في استعمال السلطة ويقصون الآخرين، أو التأثير مباشرة على فرص الحياة أو الحرية. إنَّ معرفة الناس بهذه الحقوق يمكنِّهم من تحقيق العدالة والصدق في العلاقات بين بعضهم، وتؤدي إلى بناء بيئة يستحقها كل إنسان، كما توفر بيئة ملائمة له ليتمكن من تحديد أهدافه وتطوير ذاته، وتوفر بيئة ديموقراطية يتمتع فيها كل إنسان بفرص متساوية ليتمكن من بناء حياته، بالإضافة إلى أنها تتيح الفرصة للإنسان للتواصل مع مجموعات تشاركه الأهداف، وتعطيه الفرصة لإبداء رأيه دون التعرض للإساءة النفسية أو الجسدية ممن بيدهم القوة في المجتمع، وبذلك تدفعه حقوقه للتطور من الناحية العقلانية. ومن المهم جداً أن يتمتع المجتمع العراقي بثقافة حقوق الإنسان، وهي الثقافة التي يكون الناس فيها[11]:

---

[9] منار الزبيدي، وسائل الاعلام وتاثيرها على السلم المجتمعي العراق نموذجا، وسائل الإعلام وتأثيرها على السلم المجتمعي: العراق نموذجًا | شبكة الصحفيين الدوليين(ijnet.org) .

[10] غازي فيصل حسين ال سكوتي، الفشل السياسي في العراق وعلاقته باختلال البنية الدستورية، مركز الجزيرة للدراسات، 2019، ص3-5.

[11] حسين علي حميد، ضياء عاتي حمود، سجاد كاظم حسين، حقوق الانسان بعد 2003 بين الممكنات والمعوقات، المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد34، 2022، ص115.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والإبتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2025

- لديهم معرفة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية واحترامها.
- عندهم شعور وإحساس باحترام الذات واحترام الآخرين، ويقدِّرون معنى الكرامة الإنسانية.
- يظهرون سلوكيات وقيماً ومواقف تبين بشكل واضح احتراماً لحقوق الآخرين.
- يمارسون المساواة، ويحثون عليها في المجالات جميعها.
- يظهرون الاحترام والتفاهم والتقدير والتقبل للتنوع الثقافي والديني والعقائدي، لاسيما تجاه الأقليات الوطنية والعرقية والمذهبية واللغوية. وأن يكونوا مواطنين ممكنين وفاعلين، يعززون الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والوئام المجتمعي والتضامن والصداقة بين الشعوب والدول، وهم نشيطون في تعزيز أنشطة المؤسسات الدولية الرامية إلى خلق ثقافة السلام على أساس القيم العالمية لحقوق الإنسان والتفاهم الدولي والتسامح واللاعنف. لم تنتشر ثقافة حقوق الإنسان قبل 2003 كما انتشرت بعد هذا التاريخ، ومع التزامات العراق الدولية بهذا الشأن التي اندرجت في (13) معاهدة واتفاقية وقعها العراق أو صادق عليها للمدة من 1970–2001، إلَّا أنَّ النظام الجديد بعد 2003 ساهم في تطور مفهوم حقوق الإنسان عن طريق تضمين مبادئ حقوق الإنسان في الجوانب التشريعية والتنفيذية والقضائية بصورة أوسع، فضلاً عن انتشار منظمات المجتمع المدني التي لم يكن لها وجود حقيقي آنذاك؛ إذ اقتصر المجتمع المدني حينها على المنظمات والنقابات والاتحادات التي تمثل نظام الحزب الواحد، وتنفِّذ أجنداته وتعليماته بقيادات حزبية، وتحت مراقبة مستمرة، مما عزز وجود هذه المنظمات في المجتمع العراقي بعد 2003 ، وعزّز – أيضاً – فكرة حقوق الإنسان بصورة أكبر عن طريق مساحة العمل المتاحة لها، والحرية في تنفيذ برامجها وفعالياتها من دون تدخل يُذكر؛ إذ بلغ عددها أكثر من سبعة آلاف منظمة وفق بعض الإحصاءات، ووفق ما أفادت به مستشارة الديمقراطية الأقدم في سفارة الولايات المتحدة في بغداد (لوسي شانغ)، فإنَّ المساعدات التي قُدِّمَتْ لمنظمات المجتمع المدني في العراق قد بلغت (850) مليون دولار أمريكي. من اللافت للانتباه أنَّ هنالك جهوداً حثيثة ومدعومة بمبالغ كبيرة من أجل تشجيع مبادئ حقوق الإنسان في العراق، وهو حقيقة ما نراه في نشاط المنظمات المعنية بهذا الشأن وبرامجها، عن طريق ما تقوم به من ورش وندوات وحملات مدافعة وغيرها من آليات مبنية على أساس الدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها، ومن مبدأ ضرورة النظر للموضوع من أكثر من زاوية، يعرض هذا البحث التساؤل حول مدى ما حققته هذه البرامج في خلق قيادات ومدافعين/ات تتبنى مبدأ حقوق الإنسان بصورة حقيقية تنعكس في سلوكها اليومي؟ غالباً ما يفكّر الفرد الراغب في أن يكون جزءاً من منظومة المدافعين/ات عن حقوق الإنسان أنَّ دخوله في هذا المجال سيتيح له مساحة آمنة، وبيئة صحية ينطلق عن طريقها نحو تطبيق هذه المبادئ عبر تعلمه ممن سبقوه كخطوة أولى[12].

[12] ضي مضر ابو غنيم، هل يؤمن ناشطون بحقوق الانسان في العراق بحقوق الإنسان، دراسة استطلاعية، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2022، ص3

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والإبتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2025

الهندسة السياسية في العراق

أ- نظام المحاصصة الطائفية في العراق

بني النظام السياسي في العراق بعد عام 2003، وفق أسس المحاصصة والطائفية والقومية، وقد انخرطت النخب السياسية التي كانت تفتقر الى ثقافة الروح الوطنية بهذه البنية السياسية، ولم تتصرف على أنَّها نخب العراق، وإنما هي نخبٌ لمكوناتها من الناحية الشكلية فقط؛ لأنها لم تحقق أيَّ مكسب لها بقدر ما حققته من مكاسب لذاتها، مما أفقد النظام إمكانية بناء مؤسسات الدولة القوية، والحفاظ على أهم مقومات التسامح والسلم الأهليين. كما أنَّ رؤيتها السياسية لم تكن محكومة بفكرة الدولة، الأمر الذي جعل من فكرة الدولة والسلطة إشكالية صعبة جدا في إرادتها وفكرها، بحيث تحولت الدولة إلى كيان ضعيف، وتحولت كل جهودهم إلى الصراع والخلاف حول تشكيل الحكومة فقط. وكان للنخب السياسية العراقية ميول صراعية أعنف وأشد قسوة من الميول الصراعية في المجموعات الاجتماعية، وذلك بسبب عدم الثقة السائدة فيما بينها، بل كانت مؤججة للميول الصراعية الاجتماعية، حتى إنَّها نقلت الصراع من البرلمان إلى مستوى الشارع في الكثير من الأحيان. وكان تطبيق المحاصصة الطائفية قد أدى إلى عدم إعطاء الأولوية للكفاءات العلمية والمهنية في تولي المناصب العامة، فيتم توزيع المناصب السياسية والمواقع الإدارية في الدولة بين هذه القوى السياسية، ومن الناحية الواقعية فإنَّ المؤسسات السياسية في النظام السياسي العراقي سواء تشريعية أم تنفيذية أم قضائية تقوم بتقاسم للسلطات، وليس لوظائف السلطات، وهنا تبرز شخصية الأحزاب والقوى السياسية في إدارة المؤسسات وعلى العاملين فيها، وهذا ما يسمى بشخصنة السلطة لصالح الأحزاب والقوى السياسية الحاكمة[13].

ب- البنية الدستورية:

لقد تضمن الدستور مجموعة من المضامين المتناقضة مع مبادئ الدولة المدنية الديمقراطية، التي دفعت إلى انعدام التوافق والانقسام بين أطراف العملية السياسية بدلا من المساعدة في حل العديد من المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العراق، وأسهمت العديد من الفقرات في إثارة مشكلات خطيرة. وبالإمكان تحديد هذه القضايا والإشكاليات الرئيسة كما يأتي: لقد نصت المادة (2) على ما يأتي: إنّ "الإسلام دين الدولة الرسمي، وهو مصدر أساس للتشريع"، وبناءً عليه: "لا يجوز سن قانون يتعارض مع ثوابت أحكام الإسلام "، وبصورة متناقضة، نصَّت الفقرة (ب) على عدم جواز سنّ قانون يتعارض مع مبادئ الديمقراطية"، أو "يتعارض مع الحقوق والحريات الأساسية الواردة في هذا الدستور"، طبقاً لما ورد في الفقرة (ج)، مما أدى إلى فقد جميع المعاني الإيجابية التي وردت في الفصل الثاني الخاص بالحقوق والحريات، بفعل تناقض السياسات العامة، واستمرار هيمنة واحتكار

[13] محمد صالح شطيب، النظام السياسي وإشكالية التعددية في العراق بعد عام 2003، مجلة دراسات إقليمية، المجلد12، العدد37، 2018، ص254.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والإبتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2025

الأحزاب والمؤسسات والشخصيات الدينية للسلطات الثلاث وهيمنتها. كما جاء دستور عام 2005، ليعمق تقسيم المجتمع إلى طوائف دينية؛ حيث أشارت المادة (41) إلى النص الآتي: "العراقيون " أحرار في الالتزام بأحوالهم الشخصية، بحسب ديانتهم أو مذاهبهم أو معتقداتهم أو اختياراتهم، ويُنظم ذلك بقانون"، مما يصنِّف العراقيين وفقا للمذاهب الدينية ومعتقداتهم وحياتهم الشخصية، وهي مشكلة سبق للقوانين العراقية النافذة أن تجاوزتها عن طريق وضع قانون موحد للأحوال الشخصية منذ العام 1959، وبما يضمن المساواة والعدالة للمواطنين بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية والمذهبية. كما أكدت المادة (43) حرية الطقوس المذهبية، مشيرة إلى أنّ: أتباع كل دين أو مذهب أحرار في: ممارسة الشعائر الدينية، بما فيها الشعائر الحسينية. مما أثار تحفظات منظمات المجتمع المدني واعتراضاتهم، خصوصاً منظمات حقوق الإنسان والجمعيات النسوية [14].

ت- الأزمات السياسية

لا ريب أنَّ الأزمة العميقة والمعقدة التي يعانيها العراق، منذ سنة من الآن، ليست عصيَّة على الحل لو وُجِدَتِ الإرادة والنية الصادقتان؛ لحلها لدى القوى السياسية ...، لكن سبب استمرارها وتفاقمها على ما يبدو هو عدم وجود الرغبة لدى بعض المتنفذين لحلها، فضلاً عن تداخل المصالح الخاصة مع مصالح دول أخرى تجد أنَّ من مصلحتها بقاء العراق مضطرباً وضعيفاً، ومن الواضح أنَّ انفلات السلاح من دون سيطرة حكومية، والفساد المستشري في كل نواحي الحياة العراقية، والتدخلات الأجنبية في الشؤون السياسية العراقية هي من أهم مُسبّبات الأزمة العراقية الراهنة. وتحوّل الخلاف من آلية تشكيل حكومة ائتلافية، أو أغلبية وطنية إلى حصره وتحديده في حل البرلمان، وإجراء انتخابات مبكرة، ووصول العملية السياسية في العراق إلى مرحلة الانسداد السياسي؛ إذ يرتبط الانسداد السياسي في العراق ارتباطاً كبيراً بقضية وجود منهجيْن: منهج الأغلبية، ومنهج التوافقية. فضلاً عن أنّ الانخراط العلني الإقليمي عن طريق إيران وتركيا بقضية تشكيل التحالفات السياسية ودعمها تُعدُّ سبباً أيضاً في الانسداد السياسي في العراق، كما أنَّ ملف تشكيل الحكومة العراقية الجديدة تحوّل إلى صراع إقليمي، وهذا أثَّر تأثيراً كبيراً في قضية الانسداد السياسي[15].

ثانياً: التحديات والتطلعات المستقبلية

1- التحديات

- **غياب المساءلة والشفافية:** بعد تطبيق الأنموذج الديمقراطي في العراق، واعتماد دستور دائم في عام 2005، متضمناً باباً خاصاً بالحقوق والحريات، وموفراً قوى الضمانات الأساسية على الإطلاق للحقوق والحريات الأساسية للإنسان أبرزها الضمانات الدستورية، إلا أننا لاحظنا أنَّ اثر التطبيق الديمقراطي على التمتع بالحقوق والحريات

[14] غازي فيصل ال سكوتي، مصدر سبق ذكره، ص3-4.

[15] مروان سالم العلي، الازمة السياسية العراقية حلول ومقترحات مقدمة لصانع القرار لا نهائها، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2022، ص6-7.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والإبتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2025

الأساسية للمواطن جاءت نسبية، فبالرغم من توفر أغلب الحقوق السياسية، ومنها: حق الانتخاب، والترشيح، وحق حرية التعبير عن الرأي، إلا أنَّ ذلك لا يعني عدم وجود انتهاكات في مجال حقوق الإنسان، وهذا يقودنا الى القول بوجود فجوة بين الدستور (النصوص والمواد الدستورية) والتطبيق العملي[16].

2- التطلعات المستقبلية

- **الخطة الوطنية العراقية لحقوق الانسان**

يُعدُّ الدستور العراقي الوثيقة الأسمى في مجال حقوق الإنسان؛ إذ أكد جملة من معايير حقوق الإنسان ومبادئها الواردة في الاتفاقيات الدولية في العديد من أبوابه، وخاصة **(الباب الثاني الحقوق والحريات)**، ومن أهم ما رسخه الدستور (مبدأ **المساواة وعدم التمييز والمواطنة والحق في الحياة والأمن والحرية والحق في تكافؤ الفرص وغيرها من الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)**. وقد أدرك العراق ضرورة خلق مجتمع تسوده قيم العدالة والمساواة وحماية الحريات العامة للإنسان في مناخ من التفاهم والتسامح والتعاون وفي إطار سيادة القانون، وتشكل حقوق الإنسان عنصراً أساسياً لتحقيق السلام في البلدان، وأنَّها غير قابلة للتجزئة أو التقسيم، لذا ألزم نفسه بعرض سجله الخاص بحقوق الإنسان أمام المجتمع الدولي؛ من خلال الاستعراض الدوري الشامل (UPR)، إضافة إلى إلزام مؤسساته كافة بتنفيذ التزاماته الدولية، بعد انضمامه الى العديد من الاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الإنسان والتعهدات الطوعية واستقبال المقررين الخواص المعنيين بحقوق الإنسان. كما شكَّل مسار الإعداد للوفاء بالالتزامات الدولية مرحلة مهمة في مجال حقوق الإنسان، فأخذ العراق على عاتقه إعادة بناء المنظومة التشريعية على أسس تتفق مع معايير حقوق الإنسان الواردة في الاتفاقيات الدولية والدستور، وبعد نقل ملف الالتزامات الدولية المعنية بحقوق الإنسان من (وزارة حقوق الإنسان الملغاة) إلى (وزارة العدل)، واستحداث (دائرة حقوق الإنسان) التي يقع على عاتقها تحسين سجل العراق وبرامجه الجارية في مجالات احترام حقوق الإنسان وتفعيلها وحمايتها وتعزيزها، وضمان التمتع بها.

بدأتْ دائرة حقوق الإنسان بعد تلقي توصيات الجولة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل ومناقشتها، وذلك بتشكيل فريق عمل بموجب الأمر الوزاري المرقم (286) المؤرخ في (3 / 2 / 2020) الذي يضم عددا من الموظفين والموظفات من مختلف الاختصاصات: (القانونية، الإدارية، الإعلامية، الاجتماعية)، يأخذ على عاتقه إعداد مسودة الخطة الوطنية لحقوق الإنسان للجولة الرابعة 2024، التي تكوِّن وثيقة وطنية، وخارطة طريق، ومنهاج عمل واضح محدد بأطر زمنية، وأولويات تدخل في مسارات التشريعات والسياسات والممارسات الفضلى؛ لتعزيز حالة حقوق الإنسان وتطويرها، ضمن أطر قياس واضحة وبرامج عمل ناجعة وأهداف تتعلق بمجال حقوق الإنسان؛ لذلك فإنَّ هذا المنهاج يخلق شعوراً بالمسؤولية الجماعية لتحفيز جميع الجهات المعنية على التعاون لضمان تنفيذها، وعليه

[16] ياسر علي إبراهيم، عدي إبراهيم المناوي، آليات الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان في العراق بعد 2003، مجلة قضايا سياسية، العدد٥٩، ٢٠١٩، ص٢٣-٢٤.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والإبتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2025

يجب أنْ تحظى باهتمام السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، إضافة إلى الأنشطة السياسية والمجتمعية، من خلال تضمينها في السياسات والبرامج وخطط العمل التي يتم تطويرها خلال سنوات الخطة، وأنَّ عمل الخطة الوطنية لحقوق الإنسان سيكون مختلفاً عن الخطط الوطنية السابقة من حيث:[17] (تنفيذ جميع التوصيات المقدمة إلى جمهورية العراق في الاستعراض الدوري الشامل/الجولة الثالثة: (اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، والاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الاعاقة، والميثاق العربي لحقوق الإنسان).

- **مكافحة خطاب الكراهية في المجتمع العراقي:**

نصَّتْ المادة (٧) من الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ على: "يحظر كل كيان، أو نهج، يتبنى العنصرية، أو التكفير، أو التطهير الطائفي، أو يحرض، أو يمهد، أو يروج، أو يبرر له،..."، كما أنَّ قانون العقوبات العراقي رقم (١١١) لعام 1969، قد عاقب كلَّ فعل من شأنه إثارة العداء والبغضاء، أو أدى إلى إثارة حرب أهلية، أو اقتتال طائفي، أو جريمة تسويد طبقة اجتماعية على أخرى، أو للقضاء على طبقة اجتماعية، وكل من حرَّض على قلب نظام الحكم المقرر في العراق أو على كراهيته أو ازدرائه، أو حبذ، أو روَّج ما يثير النعرات المذهبية أو الطائفية، أو حرَّض على النزاع بين الطوائف والأجناس، أو اثار شعور الكراهية والبغضاء بين سكان العراق، أو اهان فئة من السكان، وعاقب كذلك كل من حرض بإحدى طرق العلانية على عدم الانقياد للقوانين، أو حسَّن امراً يُعدُّ جناية أو جنحة، وكل مَن جهر بالصياح أو الغناء لإثارة الفتنة، وكل من اعتدى بإحدى طرق العلانية على معتقد لإحدى الطوائف الدينية، ومن تعمَّد التشويش على الشعائر الدينية، ومن أهان علنا رمزا أو شخصا هو موضع تقديس أو تمجيد أو احترام لدى طائفة دينية؛ حيث إنَّ الدستور العراقي قد ضمن حرية الأديان والمذاهب، وحرص على إشاعة حرية ممارسة الشعائر الدينية؛ بأنَّ أتباع كلّ دين أو مذهب أحرار في ممارسة الشعائر الدينية، واعتبر مخالفة ذلك جريمة[18].

- **الهندسة السياسة وإصلاح النظام السياسي**

إنَّ مستقبل تحليل الخطاب العربي في دراسة حقوق الإنسان والهندسة السياسية في العراق يتطلب تطوير منهجيات شاملة، فضلاً عن التعاون الأكاديمي والدولي، واستخدام التكنولوجيا المتقدمة، وإدماج منظور حقوق الإنسان في التحليل. هذه الخطوات يمكن أن تسهم في فهم أعمق وأكثر دقة للخطاب وتأثيره على السياسة والمجتمع في العراق؛ اذ يمكن رصد الهندسة السياسية للخطاب السياسي وحقوق الإنسان من خلال الآتي:

[17] وزارة العدل، دائرة حقوق الإنسان، الخطة الوطنية لحقوق الإنسان في العراق 2021– 2025، ص8.

[18] إياد خلف محمد، سعد ناصر حميد، جريمة اثارة الكراهية: بين إشكالية تأويل النصوص القرآنية وفاعلية التشريعات الوطنية، مجلة العلوم القانونية، كلية القانون، جامعة بغداد، العدد2، 2018 ص334.

- **بناء الدولة الامَّة**

لمَّا كانت الهندسة السياسية بشكل عام تهتم ببناء الدولة داخلياً وخارجياً، لكون الدولة تقاس بحجم البناء الذي تؤسس عليه، وما تجتازه من مراحل في مجال السياسات العامة، الذي تنطلق منه في دورها الخارجي، وعليه شكلت الهندسة السياسية منطلق السياسة الداخلية تجاه مجتمع الدولة، والسياسة الخارجية تجاه المجتمع الدولي، وحينها تعرَّف (الهندسة السياسية) على أنَّها علم بناء الدولة داخلياً وخارجياً، أو هي علم بناء الدولة عبر تخطيط شامل للسلطة والمجتمع، بما يؤدي إلى انتقال الدولة من التخلف إلى التقدم، أو من التقدم إلى التقدم الأعلى، مع وضع آليات استدامة لعملية التقدم، ويفهم من ذلك أنَّ الهندسة السياسية هي علم نهضة الدولة أو علم تقدم الدولة"؛ علم النهضة عندما تنتقل الدولة من التخلف إلى التقدم، وعلم التقدم عندما تتقدم الدولة من تقدم إلى تقدم أعلى [19].

- **تحليل الخطاب العراقي:**

تُعد اللغة والخطاب الشعبوي السياسي من أخطر التحديات التي تواجه الأمن الوطني العراقي؛ فاللغة والخطاب يحظيان بأهمية كبيرة؛ كونهما الأداة التي يستطيع بها السياسيون توجيه الجماهير والتأثير عليها، وتحشيد الرأي العام حول أي حقيقة، , وتعدّ جهاز تحكم وسيطرة على العقل الجماعي؛ لذلك أولى المختصون أهمّية بالغة للغة؛ فانتظام «الخطابات المعرفية ينتج عن كون تلك الخطابات خاضعة ومحدّدة ومراقبة بواسطة قواعده، وأنَّ تلك القواعد ليست عفوية ولا مجانية، بل تنمُّ على مبدأ خفيّ للتنظيم، ولها مقدرة على تكوين موضوعات وذوات»[20].

كما أنَّ المشاكل والمثالب التي يعاني منها الخطاب السياسي العراقي في الوقت الراهن، والآثار التي نجمت عنه، تؤكّد ضرورة تطويره وتجديده لينهض بدوره الحيوي في معالجة الوضع العراقي، واستعادة ثقة الناس بالنخبة والعملية السياسية، لاسيما أنَّ السنوات السابقة قد أشَّرتْ على اتساع الفجوة بين المواطن والسياسي، ولعل تراجع نسب الإقبال على الانتخابات الأخيرة دليل واضح على تلك الفجوة[21].

الخاتمة

لتلخيص ما تناولته هذه الدراسة، نجد أنَّ منهجيات تحليل الخطاب العربي هي أداة أساسية لفهم العلاقة بين اللغة والسلطة في سياق حقوق الإنسان والهندسة السياسية في العراق. ومن خلال تحليل الخطابات السياسية والإعلامية، تم الكشف عن كيفية استخدام اللغة لتبرير السياسات، وتشكيل الوعي العام والتأثير على الهويات السياسية والاجتماعية.

الاستنتاجات

[19] فنر عماد خليل العبادي، الهندسة السياسة ومسارات التأثير في السياسة الخارجية، دراسة حالة العراق، المجلة الدولية للبحوث العلمية، العدد٢، ٢٠٢٣. ص ١٠٧.

[20] أمل هندي الخزعلي، مصدر سبق ذكره ، ص١٤

[21] المصدر نفسه، ص١٧.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والإبتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2025

• تأثير الخطاب على حقوق الإنسان: تبين أنَّ الخطابات السياسية كثيرا ما تستخدم لتبرير الانتهاكات، وتهميش جهود منظمات حقوق الإنسان.

• الهيمنة والسيطرة السياسية: تبين أنَّ النخب الحاكمة تستخدم استراتيجيات خطابية محددة لتحقيق الهيمنة والسيطرة على المشهد السياسي، مما يؤدي إلى تقليص مساحة النقاش الديمقراطي وتهميش أصوات المعارضة.

التوصيات:

• ينبغي تعزيز الوعي بين الجمهور؛ لفهم كيفية استخدام الخطاب أداة للسلطة والسيطرة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال البرامج التعليمية والإعلامية التي تركز على تحليل الخطاب.

• دعم منظمات حقوق الإنسان: يجب دعم المنظمات الحقوقية المحلية والدولية لضمان استقلاليتها وقدرتها على فضح الانتهاكات دون خوف من التهميش أو التشويه.

• تحسين الشفافية والمساءلة: ينبغي تعزيز الشفافية والمساءلة في الخطابات السياسية، لضمان توافقها مع المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان.

وفي الختام، تسلط هذه الدراسة الضوء على أهمية تحليل الخطاب أداة لفهم الديناميكيات السياسية والاجتماعية في العراق وتفسيرها. ومن الممكن أن تساهم نتائج هذه الدراسة في توجيه السياسات والممارسات نحو تعزيز حقوق الإنسان وتحقيق العدالة الاجتماعية والسياسية. إن فهم تأثير الخطابة هو خطوة أساسية نحو بناء مجتمع أكثر عدلا وإنصافا في العراق.

المصادر والمراجع

- آل سكوتي، غازي فيصل حسين، الفشل السياسي في العراق وعلاقته باختلال البنية الدستورية، مركز الجزيرة للدراسات،2019.
- إبراهيم، ياسر علي، والمناوي، عدي إبراهيم، آليات الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان في العراق بعد 2003، مجلة قضايا سياسية، العدد59،2019.
- حسن، نزار عبد الكريم، الخطاب السياسي وأثره على التعايش السلمي في العراق بعد عام 2003، مجلة العلوم السياسية، العدد23، 2021.
- حمد، وليد مساهر، وعلوان، ظاهر عبد الله، الاعتدال في الخطاب وأهميته في الفكر السياسي العراقي بعد2003، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد23، 2021.
- حميد، حسين علي، ضياء عاتي حمود، سجاد كاظم حسين، حقوق الإنسان بعد 2003 بين الممكنات والمعوقات، المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد34، 2022.
- الخزعلي، أمل هندي، الخطاب السياسي العراقي الراهن بين غياب الرؤية وضرورة التجديد، مركز رواق بغداد لسياسات العامة، 2021.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والإبتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2025

- خلف، محمد إياد، وحميد، سعد ناصر، جريمة إثارة الكراهية بين إشكالية تأويل النصوص القرآنية وفاعلية التشريعات الوطنية، مجلة العلوم القانونية، كلية القانون، جامعة بغداد، العدد2، 2018.
- الزبيدي، منار، وسائل الإعلام وتأثيرها على السلم المجتمعي: العراق نموذجا، وسائل الإعلام وتأثيرها على السلم المجتمعي.. العراق نموذجًا | شبكة الصحفيين الدوليين(ijnet.org) .
- سعايدية، بسمة، تداولية الخطاب السياسي في الجزائر وتأثيره على اتجاهات الجمهور المشاهد نحو الحراك الاجتماعي: القنوات الفضائية الجزائرية نموذجا، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة 8ماي 1945 قالمة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، الجزائر، 2020.
- شطيب، محمد صالح، النظام السياسي واشكالية التعددية في العراق بعد عام 2003، مجلة دراسات إقليمية، المجلد12، العدد37، 2018.
- العبادي، فنر عماد خليل، الهندسة السياسية ومسارات التأثير في السياسة الخارجية: دراسة حالة العراق، المجلة الدولية للبحوث العلمية، العدد٢، ٢٠٢٣.
- ابن علي، مهملي، الخطاب السياسي واليات تفعيل المشاركة السياسية في الجزائر، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد13، 2016، ص87.
- العلي ،مروان سالم، الأزمة السياسية العراقية: حلول ومقترحات مقدمة لصانع القرار لإنهائها، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2022.
- أبو غنيم، ضي مضر، هل يؤمن الناشطون بحقوق الإنسان في العراق بحقوق الإنسان، دراسة استطلاعية، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2022.
- كاظم، علاء جواد، سارة عباس غضبان، الخطابات المتصارعة وأثرها في بناء شخصية الفرد العراقي، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية.
- محمد، إياد خلف، سعد ناصر حميد، جريمة إثارة الكراهية بين إشكالية تأويل النصوص القرآنية وفاعلية التشريعات الوطنية، مجلة العلوم القانونية، كلية القانون، جامعة بغداد، العدد2، 2018.
- منظور لسان العرب، المجلد الثاني، بيروت، دار الجيل، 1988.
- وزارة العدل، دائرة حقوق الانسان، الخطة الوطنية لحقوق الانسان في العراق 2021- 2025.

المواقع الإلكترونية:

- https://www.hrw.org/ar/world-report/2024/country-chapters/iraq-
- https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/almardt-alsyasyt-fy-alraq-byn-aslah-alnzam-wasqath

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والإبتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2025